الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الثلاثاء 17 رجب 1439 هـ/ 3 ابريل 2018 – السنة الحادية عشرة – العدد 3160

الوسط

Tuesday 3rd April 2018 - 11 th year - Issue No.3160

تراجع صادرات النفط الخام الكويتي إلى اليابان بنسبة 22.5 بالمئة

اظهرت بيانات حكومية امس الاثنين تراجع صادرات النفط الخام الكويتي الى اليابان بنسبة 5ر22 في المئة في فبراير من العام الماضي الى 6ر29 مليون برميل ما يعادل 225 الف برميل يوميا بأول انخفاض في اربعة اشهر.

وقالت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير اولي إن الكويت التي تعتبر ثالث اضخم مزود للنفط حيث خصصت 5ر7 في المئة من اجمالي واردات البلاد من النفط الخام.

واضافت الوكالة ان اجمالي واردات اليابان من النفط انخفض بنسبة 4ر15 في المئة على اساس سنوي الى 99ر2 مليون برميل للشهر الثالث على التوالي.

واوضحت ان الشحنات من الشرق الاوسط شكلت 4ر87 بزيادة 9ر1 نقطة مئوية عن العام الماضي.

العذبي: العمل سيعود إلى المنطقة المقسومة مع السعودية فور انتهاء المشاريع البيئية

تدشين موقع وزارة النفط

طلال العذبي والشيخة تماضر يتوسطان مسؤولي الوزارة

أكد وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال العذبي أن الكويت على دراية وعلم بكل ما يدور على الحدود المشتركة مع العراق، ونحن محافظون على حقوق دولة الكويت كاملة، وان الحديث عن طرح العراق لمناقصات حدودية فإنها ليست ضمن المنطقة المشتركة.

وقال:» هناك بعض المعلومات نتفاهم فيها مع الجانب العراقي ، ونحن موجودون وعلى علم بكل شيء ومتفاهمون للموقف، وان شاء الله لن تسمعوا إلا ما يسر خاطر القيادة السياسية».

حديث العذبي جاء على هامش تدشين وزارة النفط لموقعها الإلكتروني الجديد بحضور قيادي الوزارة ومسؤولي الشركة المنفذة لتحديث وتطوير الموقع الالكتروني.

وعن استيراد الغاز العراقي قال الشيخ طلال أنه تم التوصل إلى المراحل النهائية للتفاهم والاستيراد من العراق، مضيفا :» خطونا خطوات متقدمة وفي المراحل النهائية للتوقيع».

وعن عودة العمل إلى المنطقة المقسومة مع السعودية قال :» متى ما انتهت المشاريع البيئية التي يتم العمل على إنجازها الأن وستنفذ خلال النصف الأول من 2019 ، هناك مؤشرات إيجابية لعودة الإنتاج ، على اعتبار أن وقف العمل كان مرتبط بالمعايير البيئية ، وبصفتي رئيس للجانب الكويتي في اللجنة المشتركة فان عودة الإنتاج مرتبطة بالمشاريع البيئية».

وفي سؤال حول مستويات الأسعار قال العذبي أن: « كلما انخفض المخزون فهو دليل نجاح اتفاقية خفض الإنتاج والمقدرة بـ 1.8 مليون برميل يوميا»، معتبرا أن دعم الأسعار الأخير جاء بعد الاجتماع الأخير الذي أطال أمد الاتفاق إلى ما بعد عام 2018 بالإضافة إلى تصريحات وزير النفط السعودي م. خالد الفالح اليومين الماضيين والذي قال أن الاتفاق قد يطول إلى 2019، فضلا عن الظروف الجيوسياسية التي ساهمت في رفع الأسعار.

وأكد على أن نجاح اتفاق خفض الإنتاج دليل على تماسك دول «أوبك» وروسيا والدول غير الأعضاء في المنظمة في فهم أهمية الاتفاق وهناك فائض أدىإلى تدني الأسعار في السابق وهو ما أديإلى زيادة عجز ميزانيات الدول المنتجة فضلا عن الأضرار التي أصابت تلك الدول اقتصاديا.

وقال أن الاتفاقية تمت بشكل سريع وتفاهم بين أوبيك وروسيا وهو بحد ذاته إنجاز ساهم في خفض المخزون العالمي ، مشيرا إلى أن السعر الحالي للنفط يتراوح بين 62-63 دولار للبرميل وهو سعر معقول حاليا ، متأملا ارتفاع الأسعار مستقبلا ولكن لا احد يستطيع التكهن بما سيحدث في الستة اشهر المقبلة.

وتوقع العذبي أن لا تتراجع أسعار النفط عن 55-60 دولار للبرميل، مؤكدا على أن هناك تفاهم كامل وتعاون تاريخي بين الدول المنتجة لم يحدث من قبل.

وحول الموقع الإلكتروني الجديد قال العذبي أن الموقع يواكب احدث التقنيات العالمية التي تسهل على المتصفح استخدامه بكل سهولة ويسر بالإضافة إلى احتواء الموقع على كافة المعلومات والبيانات التي يطلبها المتصفح ، لافتا إلى أن تلك المعلومات عن وزارة النفط أو بيانات الطاقة بدولة الكويت.

وقال أن الموقع يشتمل على معلومات يتم تزويد الوزارة بها من قبل وكالة الطاقة الدولية ، موضحا أن الخطوة المستقبلية ستكون بتوقيع اتفاقية تعاون مع منظمة «اوابك» وتزويد موقع الوزارة بمعلومات نفطية عالمية وإقليمية وهو ما سيثري الموقع بالمعلومات اللازمة.

وتمنى توقيع وزارة النفط مذكرة تفاهم مماثلة مع وكالة «أوبك» فيما يخص ببيانات الإنتاج والمخزون والصادرات والواردات للدول المنتجة والمستهلكة.

- اتفاق استيراد الغاز العراقي وصل إلى المراحل النهائية للتوقيع
- الموقع الإلكتروني الجديد لوزارة النفط سهل الاستخدام على المتصفح

أكد أن سيتم إطلاق منتجات ستعمل على زيادة حجم التداول

الخالد: التحديث الدائم للبنية التحتية أولوية لبناء سوق مالي قوي

- إلغاء شرط الربحية يساهم في تنويع الشركات المدرجة من الناحية التشغيلية
- متطلبات الإدراج تركز على قيمة التعويم الحر وليس نسبة من رأس المال
- المؤشر السعري لا يلائم السوق الكويتي إذ أنه لا يمثل قيمة الاقتصاد المحلي

خالد الخالد

أكد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد أولوية التحديث الدائم للبنية التحتية لبورصة الكويت بشكل يتماشى مع المعايير الدولية لبناء منصة لسوق مالي قوي وشفاف وعادل يخدم كافة فئات الأصول الاستثمارية المرتبطة بالأوراق المالية.

وقال الخالد في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس الاثنين إن الشركة تعمل على تقديم منتجات وخدمات تضاهي المعايير العالمية كالبيع المكشوف وإقراض الهامش والتداول بصناديق الاستثمار والمشتقات وصانع السوق.

وأضاف أنه سيتم إطلاق هذه المنتجات التي ستعمل على زيادة حجم التداول في السوق فور توفر وتشغيل البنية التحتية اللازمة لتجنب المخاطر التي عادة ما تأتي مع مثل هذه المنتجات.

وذكر أن شركة البورصة تسعى إلى استقطاب شركات عالمية وعائلية وحكومية وشركات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاسيما مع تدشين المرحلة الثانية من عملية تطوير البورصة المتمثلة بتقسيم السوق إلى ثلاث أسواق (أول ورئيسي ومزادات).

وأوضح أن المرحلة الثانية من عملية تطوير البورصة التي تم تدشينها أمس الأحد تتضمن قواعد إدراج جديدة أكثر مرونة تعكس التغييرات الجديدة على نظام تقسيم السوق لافتا إلى وجود متطلبات إدراج خاصة لكل سوق على حده ما عدا سوق المزادات.

وذكر أن هذه المتطلبات تركز على قيمة التعويم الحر وليس نسبة من رأس المال إضافة إلى إلغاء شرط الربحية مما يساهم في تنويع الشركات المدرجة من الناحية التشغيلية بشكل يعكس الاقتصاد المحلي فضلا عن حل مشكلة عدم جاذبية قاعدة المصدرين من شركات عائلية وجهات حكومية.

وأضاف أن قواعد الإدراج الجديدة تتضمن تغيير شرط عدد المساهمين من 200 مساهم إلى 450 مساهما وقيمة المساهمة 10 آلاف دينار كويتي (نحو 33 ألف دولار أمريكي) للمساهم كحد أدنى مما يؤدي إلى زيادة السيولة.

ولفت إلى أن قواعد الإدراج تتضمن تغيير شرط الربحية من 5 في المئة من رأس المال المدفوع والإيرادات التشغيلية تعادل 75 في المئة من الإيرادات الكلية الى شرط تقديم الشركة كتاب من مدقق حسابات معتمد يثبت ممارسة غرض أو أكثر من أغراض الشركة المنصوص عليها في عقد الشركة للسوق الأول والرئيسي مما يعطي المستثمرين الفرصة للاستثمار في الشركات حديثة التشغيل.

وحول نظام فواصل التداول أفاد بأنه ينطبق على الأسهم والمؤشرات وسيتم بموجبه تعليق التداول لفترات محددة صعودا ونزولا بنسبة 5 في المئة للأسهم في حين سيتم تطبيقه على المؤشرات نزولا على ثلاث مراحل.

وفيما يتعلق بمؤشرات الأسواق والقطاعات ذكر أنه سيتم احتساب المؤشرات حسب تطبيق تقسيم السوق على أن يتم حساب مؤشرات وزنية وفقا لمنهجية العائد السعري والعائد الكلي كما سوف يتم إعادة حساب جميع مؤشرات القطاعات لتعكس نظام التقسيم الجديد للبورصة.

وحول أثر التغيرات التي طرأت على السوق بعد تدشين المرحلة الثانية من عملية تطوير البورصة أفاد بأنها تهدف إلى تعزيز الشفافية والافصاح والتي بدورها تزيد من ثقة المستثمر المحلي والأجنبي مما يساعد على جذب الاستثمار وزيادة مستوى السيولة في السوق.

وأضاف أن هذه التغيرات سوف تشجع الشركات المدرجة على المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية التي بدورها تعمل على زيادة التفاعل بين الشركة والمستثمرين مما يساهم في جذب مستثمرين على المستوى المحلي والدولي وضمان استمرارية التداول والمحافظة على توازن السوق.

وفيما يتعلق بإلغاء المؤشر السعري أكد الخالد عدم ملائمته للسوق الكويتي إذ أنه لا يمثل قيمة الاقتصاد المحلي لافتا إلى أن كثرة تذبذبه لا تعكس صحة الاقتصاد المتمثل بالقطاعات المصرفية والاتصالات والعقار.

في إطلاق خدمة الابتكار بالمدفوعات المتطورة «SWIFT gpi»

«التجاري» يحتل المركز الأول على الكويت والثاني بالشرق الأوسط

في إطار سعي البنك التجاري الكويتي الدائم والمستمر لتقديم أفضل الحلول المالية لعملائه، وذلك من خلال التطوير الدائم لخدماته المصرفية سواء من خلال فروعه المنتشرة بجميع محافظات دولة الكويت أو من خلال قنواته الإلكترونية المتعددة ، فقد أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق خدمة الابتكار في المدفوعات المالية المتطورة العالمية (SWIFT gpi) ليكون بذلك البنك الأول في الكويت الذي أخذ بزمام المبادرة للانضمام لهذه الشبكة المصرفية المتطورة، والثاني في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

وفي هذا السياق قال بدر قمحية المدير العام لإدارة تكنولوجيا المعلومات بالوكالة لدى البنك التجاري الكويتي بأن خدمة تتبع عمليات التحويل عبر"gpi Tracker" هي الأداة الحديثة لمتابعة رحلة ومسار عمليات التحويل المصرفيه بين البنوك لتغطّي كافة عمليات المدفوعات المرسلة عبر شبكة سويفت، و التي تسمح للمصارف المشتركة بهذه الخدمة من تتبّع كل محطات رحلة المدفوعات «سويفت «وحالتها في كل الأوقات، وأضاف بدر قمحية موضحاً أن البنك قد طرح هذه الخدمة بشكل رسمي للعملاء الأسبوع الماضي، مؤكداً في هذا الصدد أن البنك المصدر للتحويل سيتمكن من معرفة الرسوم والعمولات المستقطعة من قبل جميع البنوك المشمولة بكل إجراء تحويل مما يعزز مبدأ الشفافية المصرفية بين البنوك وجمهور العملاء، كاشفاً أن البنك التجاري سوف يمنح للعميل في المستقبل، ومن خلال هذه الخدمة، إمكانية متابعة كافة تحويلاته الإلكترونية من المرسل للمستفيد في جميع الأوقات بسرعة وفاعليّة، ممّا يوفر المزيد من الشفافية وخفض التكاليف.

وأردف قائلاً أن عدد العمليات التي تتم من خلال هذه الشبكة ويتم متابعتها عبر هذه الخدمة آخذ بالازدياد كل يوم حتى أصبحت تمثل 10% من إجمالي التحويلات عبر سويفت العابرة للحدود حيث تجاوزت المبالغ المرسلة بين البنوك المنضمة لهذه الخدمة 100 مليار دولار أمريكي يوميا عبر 220 ممر ثنائي لإرسال وتلقي المدفوعات بين البلدان.كما وقد تجاوز عدد البنوك المنتسبة في هذه الخدمة155 بنكا عالمياً، علماً بأن هذه الأرقام آخذه بالازدياد مما سيشجع كافة البنوك للانضمام في أسرع وقت.

بدر قمحية

بينها 579 لبناء قسائم حكومية و508 منح لذوي الإعاقة

1279 قرضا بـ 53 مليون دينار خلال مارس الماضي

قال بنك الائتمان الكويتي إن عدد القروض والمبالغ المقررة التي خصصت في شهر مارس الماضي للقروض العقارية وقروض المرأة والمنح والمحفظة بلغ 1279 قرضا بقيمة 53 مليون دينار كويتي (نحو 175 مليون دولار أمريكي) ومبلغ منصرف ب 34 مليون دينار (نحو 112 مليون دولار).

وأضاف البنك في إحصائية متخصصة صادرة عنه امس الاثنين أن تلك القروض تضمنت 26 قرضا لبناء قسائم خاصة بمبلغ 6ر1 مليون دينار (نحو 3ر5 مليون دولار) ومبلغ منصرف ب 8ر1 مليون دينار (نحو 9ر5 مليون دولار).

وأوضح أن تلك القروض تضمنت 579 قرضا لبناء قسائم حكومية بمبلغ 40 مليون دينار (نحو 132 مليون دولار) ومنصرف ب 7ر22 مليون دينار (نحو 75 مليون دولار).

وذكر أن 86 قرضا قدمت لشراء بيوت بمبلغ قدره 4ر5 مليون دينار (نحو 6ر17 مليون دولار) ومنصرف ب 3ر3 مليون دينار (نحو 9ر10 مليون دولار). وبين أن توسعة وترميم البيوت الحكومية شملت 73 قرضا بقيمة مقررة قدرها 2ر1 مليون دينار (نحو 6ر9 مليون دولار) ومبلغ منصرف قدره 1ر2 مليون دينار (نحو 6ر9 مليون دولار) لافتا إلى أن منح ذوي الإعاقة شملت 508 قروضا بقيمة مقررة قدرها 3ر4 مليون دينار (نحو 1ر14 مليون دولار) صرفت كاملة.

وعن قروض المحفظة أشار البنك إلى أن عددها بلغ 11 قرضا بمبلغ مقرر قدره 104 الاف دينار (نحو 343 ألف دولار) في حين بلغ المنصرف منها 210 الاف دينار (نحو 429 ألف دولار) توزعت على 9 قروض للتوسعة والترميم بمبلغ مقرر 84 ألف دينار (نحو 277 ألف دولار) ومنصرف ب 175 الف دينار (نحو 577 ألف دولار). وقال بنك الائتمان الكويتي إن القروض شملت أيضا قرضين اثنين للترميم بمبلغ قدره 20 ألف دينار (نحو 66 ألف دولار) ومبلغ منصرف قدره 35 ألف دينار (نحو 115 ألف دولار).

البورصة تغلق جلسة تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 70.47 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 47ر70 نقطة ليبلغ مستوى 8ر4892 نقطة وبنسبة انخفاض 4ر1 في المئة من خلال تداول كمية أسهم بلغت 3ر74 مليون سهم تمت عبر 2252 صفقة بقيمة 14 مليون دينار كويتي (نحو 2ر46 مليون دولار أمريكي).

كما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 7ر103 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر4889 نقطة وبنسبة انخفاض 08ر2 في المئة من خلال تداول كمية أسهم بلغت 2ر29 مليون سهم تمت عبر 1280 صفقة نقدية بقيمة 8ر2 مليون دينار كويتي (نحو 2ر9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 17ر51 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر4894 نقطة بنسبة انخفاض 03ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 11ر18 مليون سهم تمت عبر 972 صفقة بقيمة 18ر11 مليون دينار (نحو 8ر36 مليون دولار).